

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٧٠٠٤

الخميس، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ديلورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان السيد موسييف
	الأرجنتين السيد أوياراسبال
	أستراليا السيد بلس
	الاتحاد الروسي السيد إلتشيف
	باكستان السيد صاحب زادة أحمد خان
	توغو السيد ميو
	جمهورية كوريا السيد كيم سوك
	رواندا السيد ندوهونغوريهي
	الصين السيدة جيانغ هوا
	غواتيمالا السيد روسينثال
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	المغرب السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ميك

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير الثاني والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

(S/2013/377).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير الثاني والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2013/377)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إرني لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/377، التي تتضمن التقرير الثاني والثلاثين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أشكركم يا سيادة الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لعرض تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2013/377). وسأبدأ كلمتي بالإعلان بأن السيدة عايشاتو مينداوودو تولت الأسبوع الماضي، في ٨ تموز/يوليه، مسؤولياتها بوصفها ممثلة خاصة للأمين العام في كوت ديفوار ورئيسة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد تمكنت بالفعل من لقاء الرئيس واتارا وأعضاء حكومته وغيرهم من أصحاب المصالح الرئيسيين.

إن كوت ديفوار، كما تم إبرازه في التقرير المعروض على المجلس، ما فتئت تحقق تقدما على مسار الانتعاش منذ توقف

العنف بعد الانتخابات التي أجريت في نيسان/إبريل ٢٠١١ في أعقاب الأزمة. وقد اتخذ الرئيس واتارا وأعضاء حكومته خطوات هامة نحو استقرار الحالة الأمنية والإسراع في عملية الانتعاش الاقتصادي والبدء بإصلاحات رئيسية. وتوجد فيها الآن جمعية وطنية منتخبة تعمل جيدا. إن نجاح الانتخابات في المحافظات ونجاح الانتخابات البلدية التي أجريت في نيسان/إبريل قد أظهرتا قدرة السلطات الوطنية، بمن فيها القوات الأمنية، على تولي المسؤولية عن تنظيم العملية الانتخابية وضمانها.

ويمكننا القول أن كوت ديفوار على المسار الصحيح. فقد أبدت قيادتها تصميمًا رائعًا على التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها البلد. وإن إنشاء مجلس أمن قومي واعتماد استراتيجية أمنية وطنية خطوتان هامتان على طريق إصلاح القطاع الأمني، بينما في عام ٢٠١٢ مثلت بداية عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج ما يناهز ٦٥ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين معلما هاما آخر. وفي الواقع، أن العملية ما برحت أولوية رئيسية لدى الرئيس واتارا الذي طلب من حكومته الإسراع في نزع سلاح ٣٠ ٠٠٠ مقاتل وتسريحهم في نهاية هذا العام وإتمام العملية مع نهاية عام ٢٠١٤.

ولا يمكننا أن ندعي أن هذا ليس هدفا طموحا، فالبعثة سوف تواصل تقديم المساعدة للسلطات الوطنية في تنفيذ ذلك البرنامج الوطني. ومهما يكن من أمر، ستحتاج كوت ديفوار إلى دعم المجتمع الدولي برمته لضمان إيجاد حلول دائمة لجميع المقاتلين السابقين. وبالنظر للعبء الحالية المستقاة من الأزمة، توجد خطورة حقيقية، إن لم يتم إيجاد حلول لهذه المسألة فإنها قد تصبح مرة أخرى تهديدا لحقوق الإنسان والاستقرار في كوت ديفوار وفي المنطقة دون الإقليمية، إذ من المحتمل أن يحملوا السلاح مرة أخرى إذا لاحت لهم الفرصة. لذلك من المهم جدا أن تواصل الحكومة العمل بصورة وثيقة مع شركائها الدوليين والإقليميين لضمان استدامة عملية إعادة

ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وفي الاجتماع الرباعي الثاني الذي انعقد في نيسان/إبريل التزمت الحكومتان بالبدء بإضفاء الطابع المؤسسي على تعاونهما عبر الحدود وتعزيز وجود قواهما الأمنية على جانبي الحدود. كذلك اتفقتا على زيادة تبادل المعلومات في مجال الاستخبارات للقيام بأعمال مشتركة، بما في ذلك تكثيف وتنسيق الدوريات البرية والنهرية - لاتخاذ خطوات لتعزيز العلاقة بين قواهما الأمنية وسكاهما وزيادة تنسيق الجهود الإنسانية.

على الرغم من هذا التقدم الكبير لا تزال التهديدات مستمرة لسلم وأمن كوت ديفوار ولا ينبغي الاستهانة بها. أما الانقسامات السياسية فهي عميقة، وتوجد شبكات على اتصال بالنظام السابق الذي هدفه زعزعة استقرار الحكومة. ومن جوانب القلق الأخرى المستمرة وجود المرتزقة والمقاتلين السابقين وغيرهم من العناصر المسلحة وتداول للأسلحة من دون ضوابط والأعمال الإجرامية والعنف بين المجتمعات. وعلينا أيضا أن لا ننسى التهديدات الأخرى وعدم الاستقرار الذي يتضمن القرصنة في خليج غينيا، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ولا يمكن أن نستبعد إمكانية تهديدات إرهابية.

كل ذلك يبين أن الوجود الحالي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لا يزال جوهريا، لا سيما فيما يتعلق بأولوياتها الجهرية، ألا وهي، حماية المدنيين ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإصلاح القطاع الأمني. وتواصل البعثة العمل لتعزيز جهودها لحماية المدنيين، مع تشديد خاص على الجزء الغربي من البلد الذي يتضمن تعزيز وجود موظفيها المدنيين على الأرض واتصالها مع السلطات المحلية.

وساعد ذلك، في واقع الأمر، على تحسين قدرات البعثة لجمع المعلومات ذات الصلة وتحديد الشواغل الرئيسية للحماية واتخاذ الاجراء اللازم بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

الدمج وأن تدعمها عملية استحداث الوظائف والعودة إلى الأحوال الطبيعية.

لقد قامت الحكومة بجهود صادقة للانخراط مع الأطراف السياسية المعارضة على الرغم من قرار تلك الأطراف بمقاطعة الانتخابات المحلية. بينما استأنفت المناقشات مع عدة منها، وتوقف الحوار مع الحزب الحاكم السابق منذ شباط/فبراير. ومن الحيوي استئنافه من دون مزيد من التأخير بغية تمهيد الطريق أمام المصالحة الوطنية التي تعتبر جوهرية ونحن نتحرك صوب دورة انتخابية جديدة في عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز منع نشوب الصراع وحله على الصعيد المحلي. وبالنظر إلى أن الولاية الممنوعة بلجنة الحوار والحقيقة والمصالحة الوطنية ستنتهي في أيلول/سبتمبر، من المهم للحكومة أن تضمن استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة والالتزام في جميع أرجاء البلد.

إن المصالحة يجب أن تسير يدا بيد مع المساواة في العدل. ومن الجوهري ضمان مساءلة الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وإن حالة حقوق الإنسان، التي أضيف إليها حوادث العنف الجنسي القائم على أساس الجنس لا تزال تبعث على القلق. لا بد من التسريع في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب لضمان مثول الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أمام العدالة، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، بينما من الواضح احترام حقوق الإنسان لمن هم رهن الاحتجاز. فالعدالة المحايدة جوهرية لتحقيق المصالحة وإنهاء عقود الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان.

وكما يبين التقرير، ما فتئت حكومتا كوت ديفوار وليبيريا تواصلان جهودهما على كل صعيد للتصدي للتحديات المشتركة على الحدود، مع دعم عملية الأمم المتحدة في كوت

كما أرجو أن تسمحوا لي بالإشادة بالأمين العام على التزامه الشخصي والمستمر نحو مسألة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهو التزام يتجسد في نوعية التقرير المعروض علينا اليوم. كما أود أن أشيد بالسيد بيرت كوندريس الممثل الخاص السابق للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على النتائج الممتازة التي حققها في فترة قصيرة لا تزيد على عامين. ونأمل أن يحرز النتائج الفائقة نفسها في البلد الشقيق مالي، حيث يعمل في الوقت الحالي بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأخيراً، يود وفد بلدي أن يهنئ السيدة عايشاتو مينداوودو سليمان على تعيينها الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ونلاحظ مع شعور بالارتياح أن السيدة سليمان، بصفتها الجديدة، بدأت إجراء الاتصالات مع السلطات والكيانات الإيفوارية المختلفة. وأؤكد لها على التعاون الكامل للسلطات الإيفوارية.

وإذ أعود إلى تقرير الأمين العام وما أشير إليه على نحو وثيق الصلة بالموضوع، فإن تقدماً كبيراً أحرز على جميع المستويات، لا سيما مستوى الأهداف العامة المتعلقة بتحقيق الأمن والاستقرار، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ والعدالة وحقوق الإنسان والحوار السياسي والمصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بتحقيق الأمن والاستقرار، على نحو ما أكد عليه تقرير الأمين العام، فإن الرئيس الأسان واتارا وحكومته يوليان اهتمام خاصاً لتحقيق استقرار الحالة الأمنية في جميع أنحاء الأرض الوطنية، مع إحراز نتائج جيدة، مثل إعادة تصنيف الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ لمدينتي ابيدجان وياموسوكرو باعتبارهما منطقتين يسمح فيهما باصطحاب أسر الموظفين الدوليين للمنظمة.

وعملاً بقرار مجلس الأمن، عاد إلى وطنهم ٨٥٠ من القوات في أيار/مايو عقب انتهاء الانتخابات المحلية، وتجري التحضيرات لنقل المستشفى العسكري في ابيدجان إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار صقل خططها للمزيد من تخفيض قوامها العسكري بحلول عام ٢٠١٥، وفي الوقت نفسه تستكشف مع الحكومة، على سبيل المثال، احتمال تخفيض ترتيبات الحماية التي يتمتع بها بعض أعضاء الحكومة والمنشآت الاستراتيجية الرئيسية. وفي ذلك الصدد، تواصل عملية الأمم المتحدة المراقبة عن كثب للتطورات في الميدان بغية إثراء عملية التخطيط.

وفي التقرير المعروض على المجلس، اقترح الأمين العام نقاطاً مرجعية عامة لقياس ما تحززه كوت ديفوار من تقدم نحو تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والقيام بالتخطيط الانتقالي. ومع ذلك، من الواضح أن الوقت لا يزال مبكراً للتنبؤ بموعد بدء عملية الأمم المتحدة لمرحلة انتقالها. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي تجري في عام ٢٠١٥، وبعد ذلك يمكن تقييم الحالة تقييماً كاملاً.

وفي الختام، أود أن أقول إن استمرار دعم المجلس لا يزال بالغ الأهمية لتحسين قدرة الأمم المتحدة على إحداث فرق إيجابي في كوت ديفوار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يحيط وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2013/377). ونشكر السيد هيري لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية الممتازة.

وقبل الإدلاء ببعض التعليقات بشأن بعض النقاط التي تبدو بالغة الأهمية لوفد بلدي، أود أن اهنئ تهنئة حارة بلدكم، سيدي الرئيس، على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه.

التي قد يخضعون لها في حالة ثبوت المسؤولية، بما في ذلك انهاء خدماتهم، من الناحية الأخرى.

وأخيراً، وفيما يتعلق بقضية أمادي أويريمي، التي ذكرت بصورة موجزة في الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام، يود وفد بلدي أن يوضح أنه بعد ١٠ أعوام من زعزعة الأمن في مئتره مونت بيكو الوطني الواقع في غرب كوت ديفوار، تم اللقاء القبض على السيد أويريمي ومقاضاته وتوجيه الاتهام بحقه واحتجازه في ٢٢ أيار/مايو.

ويواجه المشتبه به التهم التالية: ارتكاب جرائم ضد المدنيين والإبادة الجماعية وانتهاك الحريات الشخصية والاغتيل والقتل والاغتصاب والاعتداء مع الإيذاء البدني وإثارة النزعات القبلية وكراهية الأجانب والهجمات وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد سلطة الدولة، وتشكيل العصابات والمشاركة في التمرد والاخلال بالنظام العام والنهب وتدمير أو إفساد المواد الغذائية والسلع والبضائع والمعدات والسطو الجماعي والابتزاز والتدمير المتعمد للعقارات أو الممتلكات الشخصية والإكراه والمساعدة والتآمر ومحاولة ارتكاب جميع الجرائم المذكورة آنفاً. وقد اتهم وصدرت بحقه لوائح اتهام مع تسعة اشخاص آخرين.

وتجري المحاكمة على قدم وساق. وأجريت عمليات استجواب معمقة وتحقيقات مع الأشخاص المتورطين والتقييمات النفسية. وبناء على ذلك، استمع قاضي التحقيق بالفعل إلى ٥٠ من ضحايا الاغتصاب و ٤٠٠٠ ضحية لجرائم أخرى مختلفة، وأصدر لوائح اتهام بحق عدة مشتبه بهم، بمن فيهم أمادي أويريمي نفسه، وهو يواصل إجراء التحقيقات من أجل العثور على الشركاء الآخرين.

وبالنسبة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المنشأة في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٢، شكلت في تشرين الأول/أكتوبر

ومع ذلك، وكما أكد السيد لادسو، لا تزال هناك دواعي قلق على طول الحدود مع ليبيريا، بالرغم من تحسن الحالة بقدر كبير بعد تعزيز التعاون الرباعي فيما بين جهازي الأمن في كوت ديفوار وليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، أود أن أشير إلى أن تنسيق تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجري على ثلاثة مستويات: وهي المستوى السياسي والاستراتيجي؛ ومستوى التنسيق، الذي ينطوي على الرصد والتقييم؛ والمستوى التشغيلي، الذي يشمل التنفيذ.

ويوجد مجلس الأمن الوطني في المستوى السياسي والاستراتيجي. وتأتي أمانة المجلس والفريق الاستشاري في مستوى التنسيق. وتشكل الوزارات المختلفة المشاركة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هيكل للتنفيذ، مع تمتع كل وزارة بمركز تنسيق يقدم تقارير شهرية عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى أمانة مجلس الأمن الوطني والفريق الاستشاري، وهما شريكان لكل وزارة. وعلى كل وزارة أن تضع نموذج التنفيذ والبرنامج الخاصين بها. وبناء على ذلك، فإن وزارات الدفاع والعدل والأمن الوطني والخارجية هي الأكثر تقدماً في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفيما يتعلق بمكافحة التهريب، اتخذت تدابير محددة للقضاء على تهريب الموارد الطبيعية لصالح البلدان المجاورة ولوضع حد لنظام الضريبة الموازي الذي وضعه أعضاء القوى الجديدة السابقة والمقاتلون السابقون. وتركز تلك التدابير على إعادة بسط إدارة الدولة في جميع أنحاء الأرض الوطنية، وعلى وجه الخصوص الجمارك والشرطة والدرك والمالية وخدمات الضرائب، من جانب، وزيادة وعي الأفراد العسكريين بالخطر الذي يمثله الاتجار غير المشروع للاقتصاد الوطني والجزاءات

فيما يتعلق بقاعدة البيانات الخاصة بالمقاتلين السابقين، فقد أتاحت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خبيراً في الحاسب الآلي لسلطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليقوم بفحص قاعدة البيانات بغية جعلها أكثر مصداقية. وبالتالي، لم تعد مسألة وصول عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى قاعدة البيانات ذات أهمية. والممارسة المشتركة القائمة ساعدت بالفعل على اكتشاف وتصحيح التشوهات الموجودة في قاعدة البيانات. وباتفاق مشترك، اتفقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والسلطة على عدم الشروع في تسجيل جديد للمقاتلين السابقين. ومن جهة أخرى، فقد طورت ونفذت آلية مشتركة للتحقق من وضع المقاتلين السابقين. وعلاوة على ذلك، أنشئ نظام لرصد ووسم الأسلحة فيما يتعلق بتسريح المقاتلين السابقين، وذلك بدعم من عملية الأمم المتحدة، وتقدم إلى العملية إحصاءات منتظمة بشأن نزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل، وأيضاً بشأن الأسلحة.

وأخيراً، فإن المناقشات مستمرة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والشركاء الآخرين لتسريع إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وستدرج هذه المناقشات في خطة العمل الخاصة بإعادة الإدماج. وفي هذا السياق، أثنى على استعداد عملية الأمم المتحدة وما تقدمه من دعم هو موضع تقدير كبير في تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات المواضيعية، الأمر الذي سيسمح لسلطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بإنجاز أهدافها.

وفيما يتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان، وعلى المستوى العام، ينبغي أن نلاحظ، أولاً، أنه تم تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ونلاحظ كذلك أنه قد أحرز بعض التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع القضاء للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥. ووافق مجلس الوزراء في ٦ حزيران/يونيه على خطة العمل وميزانية الاستراتيجية. وعلاوة على الاستراتيجية الوطنية، يجري تطوير خطة استراتيجية لإصلاح نظام العدالة للقصر.

٢٠١٢ وبدأت عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وبعد ستة أشهر من العمل، جمعت ٦٨٠ ٧ قطعة سلاح وجرى تسريح ٨٠٤٤ من المقاتلين السابقين وتمت إعادة إدماجهم أو هم بصدد إعادة الإدماج. وفي الأشهر الأخيرة، وبعد استكمال إنشاء وتنفيذ النظم والإجراءات، شهدنا تسارع إحراز النتائج. وافتتح ثلاثة مكاتب إقليمية وأربعة أفرع، فإننا نتوقع أن نشهد انطلاق أنشطة الهيئة. كما نتوقع فتح ثلاثة مراكز إقليمية إضافية وستة أفرع أخرى بنهاية تموز/يوليه.

وقدم البرنامج الانتقالي للتسريح وإعادة الإدماج، الذي يدعمه البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، المساعدة إلى الهيئة لفترة شهرين تقريباً بغية وضع إطار عمل استراتيجي للاستراتيجية الوطنية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

والبرنامج الانتقالي للتسريح وإعادة الإدماج - الذي يدعمه البنك الدولي والمصرف الأفريقي للتنمية، وغيرهما - قدم المساعدة للسلطة لقرابة شهرين في تطوير إطار استراتيجي خاص للاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتشاطرنا هذا الإطار مع جميع الشركاء في نيسان/أبريل.

وقد أنشأت السلطة إطاراً للتنسيق العام، يشمل الشركاء الوطنيين والدوليين، الذين يلتقون مرة كل شهر، إلى جانب أربع مجموعات مواضيعية. وآلية التنسيق هذه تمكننا من وضع استراتيجيات وخطط عمل قطاعية. وهكذا، تعمل المجموعات المواضيعية على الإعداد النهائي لأوراق الاستراتيجية المواضيعية التي ستكون متاحة في أواخر تموز/يوليه. ومن جهة أخرى، سيتم تطوير وثيقة برنامجية بمساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، الذي تطوع بدعم السلطة في هذه الممارسة. وستكون الوثيقة أساساً لاجتماع الشركاء لتعبئة الموارد يعقد في أيلول/سبتمبر.

شخص يسعى للتدخل لدى النظام القضائي لتوجيهه إلى كيفية إجراء تحقيقاته أو يحدد له من الذي ينبغي أن يلاحقه قضائياً.

وعلى أساس ما تقدم، أود أن أشدد على أن الشغل الشاغل للحكومة كوت ديفوار في إجراءاتها القضائية يتمثل في كفالة حصول المواطنين كافة على محاكمة عادلة في إطار زمني معقول. وبالرغم من مشاكل البنية التحتية والفوقية في النظام القضائي الإيفواري - والتي ترتبط أساساً بالتدمير الذي حدث إبان أزمة التي أعقبت الانتخابات - فقد استكملت عدة إجراءات قضائية وقدمت أوراقها إلى محاكم الموضوع. وصدرت القرارات وباتت المحاكمات وشيكة.

لذلك، أود التأكيد على أنه لا يوجد معتقلون أو سجناء سياسيون في كوت ديفوار، لأن القاعدة العامة المقبولة هي أن أنشطة أي شخص لا تؤثر على الطابع القانوني للالتزام الذي قد يوجه لذلك الشخص. وبعبارة أخرى، ليس معنى أن شخصاً ما يتبوأ منصباً هاماً في المجتمع المدني أو السياسي أنه، أو أنها، غير خاضع/خاضعة للقانون.

وعليه، فإن الاستراتيجية التي وضعت لكفالة المحاكمات العادلة في كوت ديفوار أدت بالمدعي العام، وهو رئيس وحدة التحقيقات الخاصة أيضاً، إلى إبلاء الأولوية لإجراءات التقاضي ضد المعتقلين بنهج تنبهي كيما تكفل لهم محاكمة سريعة وعادلة في إطار زمني معقول، تماشياً مع جميع إعلانات ومبادئ حقوق الإنسان المكرسة في الدستور الإيفواري.

غير أنه من الأهمية أن نلاحظ، خصوصاً فيما يتعلق بقيادة النظام السابق، أن معظم الأعمال التي يلاحقون عليها قضائياً هي ذات طابع جنائي، مما يتطلب من المحكمة أن تستفيد من عملية التحقيق ذات المستويين قبل إعداد قرار الاتهام أمام محكمة الاستئناف. وفضلاً عن ذلك، فقد صدر قرار الاتهام مؤخراً أمام محكمة الاستئناف بالنسبة للمتهم، مما يشير إلى أن نظر الدعوى سينتهي بأحكام هي الآن في مرحلة الصياغة.

ويشير وفدي إلى الجهود العديدة والاستثمارات التي تضخها الدولة من أجل تعزيز قدرة النظم القضائية والجنائية.

أما بالنسبة للقوات المسلحة، فقد أنشأت السلطة المشرفة والقيادة العامة للقوات الجمهورية لكوت ديفوار وحدة فنية للتدريب بشأن حقوق الإنسان. وتتولى تلك الوحدة توعية تلك القوات وتدريبها على كل التراب الوطني. وتوجد لوائح للعقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وبعد تقرير اللجنة الوطنية للتحقيق في الجرائم المرتكبة في فترة ما بعد الانتخابات، فتحت المحكمة العسكرية باب التحقيق ومضت قدماً في إصدار عرائض اتهام بل وإدانة أفراد عسكريين في إطار إجراءات تتماشى مع القوانين ذات الصلة. وثمة ثلاث فئات من العسكريين الخاضعين للإجراءات القضائية. هناك ٣٢ من أفراد الجيش والدرك وثمانية من أعضاء الشرطة الوطنية وجهت إليهم الاتهامات وبدأ النظر في الأسس الموضوعية لبيان وجهة القضية. ووجه الاتهام إلى ٢٣ عضواً بالجيش والدرك وثمانية من أفراد الشرطة الوطنية بالتلاعب بالأموال. واتهم ستة جنود بالتلاعب بالأموال وإن لم تتبين وجهة القضية بعد. وفضلاً عن ذلك، تم تعيين جهة اتصال بين مكتب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والجيش.

بالنسبة للتحقيق في الهجوم على مخيم ناهيلي للنازحين، يعكف قاضي التحقيق الذي انتدبته المحكمة على إلقاء الضوء على وقائع القضية وتوجيه التهم واعتقال جميع الأشخاص المعنيين. وما زال التحقيق مستمراً وسيعلن عن أي تطورات حينما تتاح المعلومات.

وفيما يتعلق بالإجراءات القضائية الأخرى القائمة، والتي استمعنا بصدها إلى طائفة عريضة من التعليقات، يود وفدي أن يسترعي الانتباه إلى أن الفصل بين السلطات هو معيار أساسي من معايير الحكم الرشيدة وتعبير عن سيادة القانون في شتى أنحاء العالم. ولا يمكن أن يكون هناك قضاء حيادي إذا كان كل

آراء الإيفواريين بشأن أسباب الأزمة، وبعد ذلك، اجتمعت اللجنة أيام ١٠ و ١١ و ١٢ تموز/يوليه، خلال ندوة عقدت في ياموسوكرو، لتحديد الأسباب الجذرية للأزمة.

حضر هذه الندوة ١٢٠ مشاركاً من جميع الفئات الاجتماعية - المهنية للمشاركة بآرائهم في إطار سبع لجان فرعية تختص بالمواضيع التالية: الأرض؛ المواطنة والجنسية والديمقراطية؛ الاتصال والمجتمع؛ العدالة والأمن؛ المنظور الجنساني؛ التعليم والتدريب والشباب؛ الفقر. وبعد ثلاثة أيام من العمل المكثف والمثمر، يمكننا أن نعزو إلى اللجنة الفضل في تحقيق نتائج مشهودة، حيث تدارست كل من اللجان الفرعية السبع جميع أسباب الأزمة الإيفوارية بشكل مكثف، وأوصت بحلول ملائمة في كل مجال منها. والمصروفة التي أعدت بناء على ذلك ستساعد على وضع السياسات المناسبة لتحقيق أهداف المصالحة الوطنية.

وبالنظر إلى هذه الحقائق، وإلى الزخم الإيجابي الذي تمخضت عنه، فإننا نأمل بصدق أن يتمكن شركاؤنا الدوليون بشكل عام، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على وجه الخصوص، من توفير الدعم الكامل الذي تحتاج إليه اللجنة من أجل التنفيذ الفعال للمراحل المقبلة من عملها قبل أن تقدم تقريرها النهائي إلى رئيس الجمهورية في أيلول/سبتمبر.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن المسألة المتعلقة بالخطط الرامية إلى الحد من القوة العسكرية وأفراد الشرطة والعناصر المدنية التابعة لعملية الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٥، ينبغي توخي الحذر الشديد فيها كي لا يؤدي ذلك إلى فراغ في الميدان، في حين لا يزال يجري تنفيذ الولايات المعقدة لمجلس الأمن فيما يخص العملية. وأود في ذلك السياق، أنؤكد مجدداً وبقوة، أن حكومة كوت ديفوار تدرك أنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن انتعاش البلد بصورة مستدامة. وعليه، فهي مصممة على ألا تدخر جهداً، وأن تقدم كل التضحيات

وفيما يتعلق بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية، يود وفدي أن يؤكد على التزام السلطات الإيفوارية المستمر بعملية الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. ولا يخفى على الجميع أن لكوت ديفوار تاريخ طويل عميق الجذور بالحوار المستمر، وذلك بالرغم من كل ما يقال ويكتب في وسائل الإعلام وغيرها من مصادر المعلومات. والاتصالات قائمة ومستمرة بصبر وأناة بين جميع الأطراف، وسوف نشهد نتائج ملموسة قريباً.

من جهة أخرى، يواصل رئيس الجمهورية حواراً وثيقاً مع شعبه خلال جولاته التي تشمل كل أنحاء البلد. وبعد أن زار غرب البلاد في نيسان/أبريل، فقد أتم يوم الاثنين جولة في الشمال. وبينما تتيح تلك الجولات فرصة للتشارك بين الرئيس والشعب من خلال تعزيز التفاعل المباشر، فهي تعكس كذلك التوجه نحو إعادة توزيع ثروة البلد بشكل عادل، حيث يتحقق كثير من المنجزات الاجتماعية - الاقتصادية بل وحتى الثقافية للمناطق المعنية أثناء تلك الزيارات الرئاسية. ففي حالة فركسيدوغو الشمالية، تعززت المصالحة بين القادة السياسيين الذين يمثلون الأحزاب السياسية في السلطة أو في المعارضة.

وإلى جانب هذه الأعمال التي تتم على أعلى مستوى في الدولة، من المطمئن كذلك أن نلاحظ أن السلطات المحلية، ومن خلال لجان التوعية والإنذار المبكر، تسهم بفعالية في تخفيف حدة التوتر والعنف الطائفي. وقد أطلق برنامج وطني للتماسك الاجتماعي في ١٠ أيار/مايو لتنسيق كل مبادرات الحكومة في هذا المجال. وحتى يندرج في إطار بارامترات خطة التنمية الوطنية، ألحق هذا البرنامج بوزارة التخطيط والتنمية، مما يوفر له دعائم مؤسسية.

فيما يختص بعملية المصالحة الوطنية، ثمة ما يدعو للاحتفاء بالتقدم الكبير المحرز. إذ بعد دراسات ميدانية استغرقت عدة أشهر، نظمت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ حلقة دراسية حول رد الحقوق، في إعادة تقييم أولية للموقف. وأعقب ذلك عقد ندوة استماع للتعرف على

ونرى أن التقدم المحرز في جميع المشاريع الجارية جدير بالتعزيز والحماية - على الأقل حتى بعد انتخابات عام ٢٠١٥- ومن ثمّ تستطيع عملية الأمم المتحدة النظر بسهولة في الانتقال إلى نظام لبناء السلام بطريقة منظمّة. وبالمثل، يؤكد وفد بلدي على الحاجة الماسة إلى أن تواصل العملية العمل بشكل وثيق مع سلطات كوت ديفوار من أجل التوصل إلى اتفاق على تحديد وتقييم المعايير الوطنية اللازمة لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. وبالمناسبة، ونظرا إلى متطلبات تحقيق الاستقرار في كوت ديفوار في الأجل الطويل، فقد طلبت السلطات الإيفوارية رسميا نشر طائرات المراقبة ذات التشغيل الذاتي على طول حدود بلدنا، وخاصة على حدودنا مع ليبيريا. ونأمل أن يولي المجلس ذلك طلب كل الاهتمام الذي يستحقه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

اللازمة لتحقيق الأهداف المتمثلة في إصلاح قطاع الأمن، وعملية سلسلة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحقيق الأهداف ذات الصلة بالمصالحة الوطنية، وبذل الجهود اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي شامل ومستدام، علاوة على التحضير لإجراء انتخابات حرة نزيهة شفافة وسلمية على النحو المتوقع في عام ٢٠١٥.

وأود أن أذكر أن ميثاق الأمم المتحدة ينيط بمجلس الأمن المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وللسبب عينه، فإن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تواصل مساعدة كوت ديفوار على تحقيق أهدافها المذكورة آنفا. وفي ذلك السياق، يشاطر وفد بلدي الأمين العام الرأي القائل أن من شأن الانتعاش المستدام لكوت ديفوار أن يساهم دون شك في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في غرب أفريقيا. وعليه، فإن من المهم أن تعكس قرارات مجلس الأمن بشأن الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة لعملية الأمم المتحدة ذلك الواقع. وهنا تكمن تحفظات وفد بلدي على الاقتراح الداعي إلى تخفيض تلك القوات بمستوى كتيبتي بحلول عام ٢٠١٥.